



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/83
9 March 1989
ARABIC
Original : ENGLISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ،
مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان
والاقاليم التابعة

مسألة حقوق الإنسان في قبرص

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ موجهة من الممثل الدائم لتركيا
لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان

يشرفني أن أرفق طيه رسالة موجهة إليكم باسم أحد الطرفين الرئيسيين فسي
النزاع القبرصي ، أي طائفة القبارصة الاتراك ، من معادة السيد كنعان آتاكول ، وزير
الشؤون الخارجية والدفاع .

فكما تذكرون ، بدأت في لجنة حقوق الإنسان مناقشة بشأن مسألة قبرص ، وكان
ذلك مع الاسف في غيبة طائفة القبارصة الاتراك ، أحد طرفي النزاع الرئيسيين . وفي ظل
هذه الظروف ، لم يكن هناك مناص أمام طائفة القبارصة الاتراك من تقديم آرائها
كتابة ، لكي يتسنى ادراجها في السجلات على الأقل .

وسنكون ممتنين إذا ما أمكن اصدار هذه الرسالة ومرفقاتها ، طبقا لما درجست
عليه المادة ، كوثيقة رسمية للجنة حقوق الإنسان في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال .

(توقيع) إرجيمنت يافوزالب

السفير

الممثل الدائم

مرفق

رسالة موجهة من السيد كنعان آتاكول إلى رئيس اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين

بالإشارة إلى ما طرحه ممثل القبارصة اليونانيين ، من مزاعم مألوفة لا أساس لها ، في إطار البند ١٢(أ) من جدول الأعمال ، خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، رأيت من المناسب الرد على بعض أوضاع المفاطلات الصارخة التي حاولها ممثل القبارصة اليونانيين .

كما تعلمون ، استؤنفت المفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل اتحادي لمسألة قبرص يشمل الطائفتين والمنطقتين باتفاق جنيف المؤرخ في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، بين زعمي الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني . ولا ينبغي الشك في أن المفاوضات التي تجري بين الطائفتين ، والتي يشترك فيها الجانبان في مسألة قبرص على قدم المساواة ، هي الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل مناقشة قويسة ومثمرة للمسألة . ولذلك ، فإن مناقشة المسألة في لجنة حقوق الإنسان ، بل وفسي أي هيئة دولية أخرى ، في غيبة الجانب القبرصي التركي ، الذي هو أحد جانبي النزاع القبرصي ، لا بد وأن يكون لها أثر سلبي على عملية التفاوض ، وأن تعرقل الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها بهدف التوصل بالتفاوض إلى تسوية لمسألة قبرص .

وغني عن القول أن المسؤول عن زيادة تشدد الجانب القبرصي اليوناني ربما كان محاولات القبارصة اليونانيين في الدورات السابقة للجنة ، في إطار البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال ، التي تهدف إلى تشويه الحقائق المتعلقة بقبرص والتشكيك في الجانب القبرصي التركي ، بالإضافة إلى القرارات المتحيزة غير الواقعية التي اتخذتها اللجنة ، وأحدثها في عام ١٩٨٧ ، في غياب الجانب القبرصي التركي .

ومسألة حقوق الإنسان في مقدمة المواضيع التي استغلها القبارصة اليونانيون .

ونحن نعتقد أن القيادة القبرصية اليونانية ليست على الاطلاق أهلا للحديث عن حقوق الإنسان لأنها قد انتهكت عمليا كل حق من حقوق الإنسان لشعب قبرص التركي فسي محاولتها توحيد قبرص مع اليونان (اينوسيس) طبقا لخطة أكريتاس الشهيرة التي أعدتها بالتعاون مع اليونان ، فأدخلت الإرهاب إلى قبرص منذ زمن بعيد يرجع إلى أواخر الخمسينات ، في سعيها إلى هذا التوحيد ، وشنت في عام ١٩٦٣ هجوما ضاريا مسلحا شاملا على القبارصة الأتراك ، الشركاء المؤسسين لجمهورية عام ١٩٦٠ الثنائية القومية ، وراحوا يقتلون ويقيمون ويضطهدون السكان القبارصة الأتراك في هذه العملية . وهذا

الهجوم الضار الدامي على القبارصة الأتراك ، الذي كان مما أدى إليه نبذ الجناح القبرصي التركي للجمهورية ، التي كانت وقتئذٍ شائبة القومية ، من جميع أجهزة الدولة ، وإلى اغتصاب القبارصة اليونانيين لكل أجهزة الدولة ، قد وضع نهاية شرعية تلك الجمهورية المشتركة المنبثقة من خاصيتها الشائبة القومية .

إن الأمر الواقع الذي خلقه بذلك النظام القبرصي اليوناني الديكتاتوري المفتصب ، وما حدث أثناء هذه العملية من انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية والحريات الأساسية ، فضلا عن الحقوق الدستورية والقانونية والاقتصادية للقبارصة الأتراك الشركاء المؤسسين ، تصور بشكل عميق أن المسألة القبرصية قد بدأت في عام ١٩٦٣ وأنها ليست مشكلة "احتلال" بدأت عام ١٩٧٤ كما يزعم القبارصة اليونانيون هنا وفي أماكن أخرى .

ولذلك ، لا أساس البتة للأقوال الجوفاء بأن التدخل التركي العادل الذي له ما يبرره كان انتهاكا للقانون الدولي . فقد حدث التدخل التركي في قبرص في عام ١٩٧٤ ، بعد خمسة أيام من الانقلاب الذي دبره اليونانيون ، طبقا للقانون الدولي أي معاهدة الضمان ، وذلك لمنع اليونان من ضم قبرص . لقد كان الانقلاب الذي دبره اليونانيون في ١٥ تموز/يولية ١٩٧٤ هو الخطوة الأخيرة لتوحيد قبرص مع اليونان ، كما ذكر مكاريوس في بيانه لمجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ (وثيقة الأمم المتحدة SPV 1780) .

وهناك موضوع آخر يستغله الجانب القبرصي اليوناني ، في استخفاف كامسل بالقواعد الأخلاقية ، هو موضوع الأشخاص النازحين .

فيفضل الجانب القبرصي اليوناني أن يتجاهل ، أو على أحسن الفروض يسيء تفسير ، اتفاق تبادل السكان لعام ١٩٧٥ ، المعقود في فيينا بين زعمي الشعبين ، الذي بمقتضاه أعيد تجميع الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني ، على أساس طوعي ، وتحت إشراف قوة الأمم المتحدة في قبرص ، في الشمال وفي الجنوب على التوالي . والواقع أن الترتيب المذكور أعلاه المتفق عليه بين الطرفين مهد الطريق لحل مسألة قبرص على أساس اتحادي يضم الطائفتين والمنطقتين ، وهو الهدف الذي يحاول أمين عام الأمم المتحدة تعزيزه من خلال مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها .

ولكن درجة نفاق الجانب القبرصي اليوناني وافتقاره إلى الاهتمام بحقوق الإنسان في قبرص ، تتضح بصورة مقلقة من ضخامة أعداد القبور في كافة أنحاء الجزيرة حيث حدثت في بعض المناطق مذابح قُتلت على مكان قري بأكملها . وما يثير الذعر بنفس القدر أن كل ذلك قد تم باسم الوحدة مع اليونان .

على ضوء هذا ، فإن ما يدعو إلى السخرية حقاً أن يقوم القبارصة اليونانيون ، وهم واضعو خطة أكريتاس - وهي خطة لإبادة القبارصة الاتراك - بإشارة مسألة "حقوق الإنسان في قبرص" أمام هذه الهيئة الموقرة .

وبعد أن ذكرنا ما ذكرناه أعلاه ، ونظراً للسلم والهدوء السائدين في جزيرة قبرص منذ عقد ونصف حتى الآن ، الأمر الذي لم تعرفه الجزيرة من قبل في تاريخها الحديث ، نرى أن من الأمور الأساسية عدم تصديق الدعاية الزائفة للممثل القبرصي اليوناني ، وتجنب اتخاذ قرارات ملتزمة متحيزة بشأن قبرص .

فمن الواضح أن ذلك أمر أساسي لنجاح المحادثات ، نظراً لأن اتخاذ قرار متحيز بشأن قبرص ، في غيبة الجانب القبرصي التركي ، لن يؤدي إلا لعرقلة جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية لمسألة قبرص عن طريق التفاوض .

(توقيع) كنعان آتاكول
وزير الشؤون الخارجية والدفاع